النجيفي: هناك حاجة تاريخية لتعديل بعض فقرات الدستور

□ بغداد / المدى

شدد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي على ضرورة استقلالية الهيئات المستقلة، فيما أكد قيادي بارز في التحالف الكردستاني أن صراع السلطات يعيق عمل الهيئات المستقلة.

وقال النجيفي خلال مؤتمر الهيئات المستقلة الذي عقد، أمس الأحد، بمبنى مجلس النواب وحضرته "المدى"، إن "الدستور العراقي تم تشريعه بإرادة الشعب، ويجب احترام هذه الإرادة احتراما مطلقا لا لبس فيه ولا تردد"، مؤكدا "الحاجة التاريخية في تغيير بعض بنود الدستور،من اجل حسم بعض مرجعيات الهيئات المستقله وعملها وارتباطها بين سلطتين تنفيذية وتشريعية ، لان تلك الحاجة ليست إرادة توافقية وإنما إرادة شعبية عارمة".

وأضاف النجيفي إن "تلك الحاجة تنبغي إخراج الدستور من قولبته الساكنة السالبة ومن بعض مواده التي تهدد وحدة الشعب والوطن"، مشددا "على ضرورة الحفاظ على استقلالية الهيئات المستقلة".

وأكد النجيفي أن "إبعاد الهيئات المستقلة عن استقلاليتها إنما هو ابتعاد مقرر عن الدستور قد يفضي إلى ابتعادات أخرى تقوض الدستور نفسه وتحوله من كائن حي منظم للحياة إلى مدونة ميتة لا روح فيه"، لافتا إلى أن "أداء الهيئات المستقلة يجب أن بدون ضغوطات من سياسيين .

وأشار النجيفي إلى أن "أي تدخل من جانب السلطات الأخرى بفعل ضغوط الكتل السياسية وتحت تأثير المحاصصة الطائفية والعرقية، تضع تلك الهيئات تحت التبعية مما يهدد استقلاليتها ويعيق تنفيذ عملها ومهامها"، مؤكدا على ضرورة "عقد اجتماعات دورية لهذه الهيئات مع لجان برلمانية مختصة ومكلفة بالإشراف عليها لمناقشة التدخلات ومعالجة المعضلات التي قد تواجهها".

ومن جانب آخر أكد النائب محمود عثمان في تصريح للمدى على أهمية العمل المشترك بين السلطتين في التعامل مع تلك الهيئات خصوصا التي تحمل بعدا سياسيا كالمفوضية العليا للانتخابات وهيئة النزاهة والمساءلة والعدالة .وأكد عثمان على "وجود خطر قد يضر العملية السياسة إذا أصرت السلطة التنفيذية على الهيمنة على تلك الهيئات"

وتابع عثمان: "خلال تواجدي باجتماع الهيئات المستقلة تبين ان هناك مشكلتين رئيسيتين الأولى تكمن في الصراعات بين السلطة التشريعية والتنفيذية والمشكلة الثانية هي تسييس تلك الهيئات لمنافع حزبية وشخصية ،وبالنتيجة نحن متخوفون ان تكون الهيئات ضحية التجاذبات السياسية ولا تستطيع ان تقوم بمهامها إزاء تلك الضغوطات ،والدليل هناك آلاف من موظفي المفوضية العليا للانتخابات لم تصرف مستحقاتهم بسبب تلك الصراعات حيث تمت الموافقة من قبل البرلمان ورئيس الوزراء لم يوافق ،وأنا ضد أن يكون للسلطة التنفيذية دور في ترشيح رؤساء لتلك الهيئات باستثناء ما نص عليه الدستور بتحديد صلاحيات السلطة التنفيذية باختيار مرشحين لبعض الهيئات ،أما بخصوص الهيئات التي لم يشر الدستور إلى مرجعياتها فيجب على السلطة التشريعية أن تكون هي المرجع وهنا نقطة الخلاف ،وناقشنا تلك النقطة وستشكل لجان من البرلمان والحكومة لوضع آلية مشتركة ، وأشار عثمان إلى ضرورة تشكيل مفوضية مستقلة للانتخابات خصوصا الجميع يعلم ان المفوضية الآن متكونة من مجموعة أحزاب وهذا بحد ذاته هو خرق للدستور.

شخصية في الحدث

الصهيود: الداخلية ستحسم في صفقة مع الدفاع

التحالف الوطني أخطأ في الموافقة على قانون النزاهة

□ حاوره / إياد التميمي

أعرب نائب عن ائتلاف دولة القانون عن أسفه لتمرير التحالف الوطني قانون هيئة النزاهة، مشددا على ضرورة تطبيق الاتفاقات السياسية بما لايعارض الدستور.

جاء ذلك في حوار سريع أجرته "المدى" مع محمد سعدون الصيهود شدد من خلاله على محدودية عدد المدربين الاميركان وفقاً لحاجة المؤسسة العسكرية.

×هل زيارة التحالف الوطني إقليم كردستان لحل القضايا بين أربيل وبغداد فقط؟

-أعتقد من الضروري تسوية الخلافات مع الإخوة الكرد خصوصا أن هناك اتفاقات مبرمة بين الكتل برعاية رئيسي الجمهورية جلال طالباني وإقليم كردستان مسعود بارزاني وتطبيقها دستوريا وهناك حلول ستكون موجودة في الفترة القادمة مع حكومتي بغداد وأربيل

×ماذا لو استمرت الاطراف بنزاعاتها ؟

-الجميع يرى أن من الضروري تطبيق الدستور ،وهذا جيد، ولو استمر الأمر على ماهو عليه فسيكون الحل عن طريق المحكمة الاتحادية لان دورها سيكون مهما وعلى الجميع احترام القضاء في حال قال كلمته، ولكن لحد هذه اللحظة لم نر موقفا واضحا من قبل الحكومة إزاء ميناء مبارك. أعتقد أن دولة القانون كان موقفها واضحا بخصوص ميناء مبارك هو الرفض وعدم السماح لدولة مثل الكويت أن تقوم بتجاوزات على العراق ولكن هناك بعد سياسي لبناء الميناء بهذه الفترة وبهذا المكان .

×ماذا تقصد بالبعد السياسي ؟

-أعتقد آن الكويت تمتلك سواحل كبيرة وباستطاعتها ان تستغل تلك السواحل لبناء ميناء مبارك لكن كما قلت هناك دوافع سياسية تمارسها الكويت ،ومن ناحية أخرى نرى أن قرب انسحاب القوات الأمريكية من العراق جعل ميناء مبارك ورقة ضغط على الحكومة العراقية.

×هناك تلميحات من الحكومة لطلب بقاء قسم من القوات الأمريكية لتطوير المؤسسة العسكرية ؟

-أعتقد أن طلب العراق مدربين من الجانب الامريكي كان وفق تقارير قد درست من قبل القائد العام للقوات المسلحة ومثل هكذا قرارات تكون من صلاحيات رئيس الوزراء شرط أن تكون الأعداد محددة وفق ما تحتاجه المؤسسة العسكرية ،ونؤكد على رفض أن تكون لتلك القوات حصانة.

×تدهور الوضع الأمني هل بسبب عدم تسمية الوزارات الأمنية ؟

-الوزارات الأمنية هي أمر معقد جدا

محمد سعدون الصيهود

كون القائمة العراقية لحد الآن لم تقدم مرشحيها بشكل رسمي ومن خلال هذا اللقاء نجدد دعوتنا كتحالف وطني إلى أن يتم تقديم مرشحي القائمة العراقية وأعتقد أن الأمر ليس بالصعب وان العراقية لديها من الشخصيات القادرة على تولي هكذا منصب.

×ماذا عن وزارة الداخلية ولم ترتبط بوزارة الدفاع خصوصا لاتوجد خلافات داخل التحالف الوطني؟

-نحن مستعدون لتقديم مرشحنا في نفس اليوم الذي سيتم إعلان مرشحي القائمة العراقية، وأعتقد أن وزارة الداخلية لا تحسم إلا مع وزارة الدفاع بصفقة واحدة.

×هل الخلاف مع التحالف الكردستاني على قانون النفط والغاز فقط؟

-أنا لا أرى خلافا مع التحالف الكردستاني والإخوة الكرد هم شريك تاريخي ولكن نقطة الخلاف في بعض فقرات مسودة قانون النفط والغاز والمادة ١٤٠ والمناطق المتنازع عليها واعتقد أنها في طريقها للحل بعد أن اتفق الجميع على الالتزام بالدستور.

×على الرغم من اعتراضكم على قانون النزاهة لكنه مرر بالأغلبية؟

-نعم ائتلاف دولة القانون قد أخطأ بموافقته على قانون النزاهة وهذا الخطأ سيكلفه الكثير خصوصا أنه يرى من الضروري اختيار رئيس للنزاهة من قبل رئيس الوزراء كونها هيئة تنفيذية ونخشى أن يكون المرشحون من قبل أشخاص يفرضون على البرلمان .

دولة القانون متفائلة بامكانية التفاهم بين بغداد واربيل

□ بغداد / المدى

أعرب ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، امس، عن تفاؤله بشأن إمكانية التوصل على تفاهم بين بغداد وأربيل، مؤكداً على ضرورة سيادة الحوار والتفاهم بين الكتل السياسية لمعالجة الخلافات والتوصل إلى أرضية مشتركة لاسيما أنها جميعاً تواجه التحديات ذاتها.

وقال النائب عن الائتلاف من محافظة الديوانية، إحسان العوادي، في تصريح لوكالة السومرية نيوز"، إن "الحوار والتفاهم يعد أمراً أساسياً لمعالجة المشاكل العالقة والتوصل إلى أرضية مشتركة بين الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم لمواجهة التحديات الكثيرة التي تواجه البلاد والكتل السياسية كافة". وأعرب العوادي عن تفاؤله بـ"إمكانية تطويق الخلافات بين الحكومتين الاتحادية والكردستانية لاسيما في ضوء نتائج زيارة وفد يمثل التحالف إلى أربيل ولقائه رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني".

وأضاف أن "التحالف الوطني أقر إرسال الوفد إلى أربيل انطلاقاً من كونه الكتلة البرلمانية الأكبر والراعي للعملية السياسية علاوة على تشكيله الحكومة بالمشاركة مع الكتل السياسية الأخرى"، مبيناً أن "الاتفاقيات التي تمت بين الكتل السياسية جاءت في إطار الدستور، والخلافات بشأنها عبارة عن سوء فهم أو تفسير يستوجب الركون إلى مبدأ الحوار الودي والبناء لتطويقها".

وشدد النائب العوادي، على أن "العراق والكتل السياسية تواجه التحديات والمخاطر ذاتها"، لافتاً إلى أن "ذلك ادعى لتغليب لغة الحوار والتفاهم بينها للتوصل إلى مواقف مشتركة خدمة للصالح العام".

وكان الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه رئيس الجمهورية جلال طالباني، أعلن في بيان له أمس السبت أن اثنين من المقربين من رئيس الوزراء نوري المالكي، هما مستشار الأمن القومي فالح الفياض، ومستشار المالكي صادق الركابي، بحثا مع رئيس حكومة إقليم كردستان برهم أحمد صالح، في أربيل إمكانية العمل سوية لاحتواء الأزمة الراهنة التي يشهدها العراق، وحلها خدمة لمصلحة البلاد. وتأتي زيارة الفياض والركابي، في وقت تصاعدت فيه حدة الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، على خلفية اتهام رئاسة إقليم كردستان لحكومة المالكي بـ"الاستخفاف" بالاتفاقات السياسية ومحاولة فرض صيغة مركزية وتكريس "دكتاتورية" القرار، بعد إقرارها مسودة قانون النفط والغاز بـ"خمس دقائق" في غفلة من الشركاء.

وكان النائب عن التحالف الكردستاني برهان محمد فرج، كشف" امس الأحد، أن وفداً يمثل إقليم كردستان سيزور العاصمة بغداد غدا لحسم المسائل العالقة مع الحكومة الاتحادية ومن بينها البنود التي لم تنفذ من اتفاقية أربيل.

ويعاني المشهد السياسي العراقي من خلافات مزمنة بين القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي وائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي، بشأن بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مبدأ الشراكة، التوازن، المساءلة والعدالة، مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، وتسمية الشخصيات التي ستتولى الحقائب الأمنية التي ترى العراقية أن منصب وزير الدفاع من حصتها، في حين يعارض المالكي ذلك ويؤكد أن المنصب استحقاق لمكون معين وليس للعراقية.

مقترح "النفط والغاز" بعهدة مجلس النواب

تباينت مواقف أعضاء الكتل السياسية حول إحالة مقترح قانون النفط والغاز بصيغته الحالية إلى مجلس النواب، حيث لم تستبعد القائمة العراقية أن يكون المقترح خطة للسيطرة على سياسة النفط، فيما وصف ائتلاف دولة القانون التصريحات حول المقترح بالانتقادات السلبية.

حقل للغاز الطبيعي.... أرشيف

□ بغداد / المدى

المتحدثة باسم القائمة العراقية أعلنت أن القائمة لن تصوت لصالح مشروع قانون النفط والغاز الذي صادق عليه مجلس الوزراء مؤخرا في حال طرحه للتصويت داخل مجلس النواب العراقي.

وأوضحت الدملوجي لوكالة كردستان للأنباء أن "مجلس الوزراء العراقي صوت على مشروع قانون النفط والغاز وأحاله إلى النواب دون موافقة وزراء القائمة العراقية"، مشيرة الى أن "قائمتها لا تنوي التصويت في مجلس النواب لصالح مشروع القانون بصيغته الحالية لأنه يمنح سلطات لرئيس الوزراء توازي السلطات التي كانت ممنوحة له إبان حكم النظام البعثي السابق في العراق".

الدملوجي لم تستبعد أن "يكون مشروع القانون خطة لبعض الأطراف للسيطرة على سياسة النفط والغاز في العراق بشكل يعمل على تجميع سلطة توقيع العقود النفطية أو فسخها في يد رئيس الوزراء ووزير النفط وهو ما يخالف الدستور الفيدرالي الدائم".

وأكدت المتحدثة باسم العراقية أنه "يتوجب وجود توافق بين الكتل والأطراف السياسية العراقية على قانون النفط والغاز للمصادقة عليه في مجلس النواب". من جهته أعلن تحالف الكتل الكردستانية عن نيته عدم الموافقة على مقترح قانون النفط والغاز معتبرا إياه تجاوزا على الدستور.

وقال النائب عن التحالف شوان محمد طه إن "المادة ١١٢ من الدستور تنص على أن السياسة النفطية في البلاد تتولاها كل من الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم "واستدرك" إلا أن مقترح القانون المصوت عليه في مجلس الوزراء يخالف هذه المادة من الدستور، هذه المسألة تخص الجميع ،حيث ان ثروات البلاد وإدارتها ليست حكرا على احد دون غيره".

وأكد طه لـ(المدى) إن "دولة القانون تفردت في هذا المقترح، والتحالف الكردستاني لن يوافق عليه دون تعديل بعض المواد المختلف عليها، سنسعى في البحث عن آلية لتضييق النقاط العالقة".

وأوضح "في الآونة الأخيرة لاحظنا بعض التجاوزات من قبل ائتلاف دولة القانون ، أبرزها في الوزارات الأمنية والهيئات المستقلة ، واغلب الأطراف السياسية اليوم مجمعة على معالجة هذه التجاوزات".

في غضون ذلك وصف ائتلاف دولة القانون تصريحات الكتل السياسية حول مقترح قانون النفط والغاز بالانتقادات السلبية.

وقال عضو ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني " لا بد من الموافقة في مجلس الوزراء على كل مقترح قانون قبل إحالته إلى مجلس النواب ، ومن ثم يصبح من حق لجنة النفط والطاقة البرلمانية تعديل بعض المواد "، وأشار إلى أن" رئيس هذه اللجنة البرلمانية هو من القائمة العراقية ".

وأوضح الحساني لـ (المدى)" انتقاد المقترح يجب أن يكون مبنيا على الدلائل و ينطلق من نظرة علمية ،ذلك ان اغلب التصريحات حوله تمثل نقدا سلبيا ،ودوافعه سياسية ".وتابع "هناك محاولة لإدخال الملف حيز التوافقات السياسية ".

البيضاء تطالب بإحدى الوزارات الشاغرة

طالب النائب عن القائمة العراقية البيضاء احمد عريبي رئيس الوزراء بمنح قائمته إحدى الحقائب الوزارية الشاغرة [الكهرباء أو الدفاع] من باب الإنصاف. على حد قوله. وقال عريبي إن" الوزارات منحت للكتل السياسية حسب نظام النقاط واستحقت القائمة العراقية وحسب الاستحقاق وزارتي الدفاع والكهرباء".

وأوضح إن" البيضاء لديها تسعة نواب حاليا فمن باب الإنصاف أن تكون إحدى هاتين الوزارتين من حصتها"لا،سيما وان" الوزارتين منحت للقائمة العراقية أثناء وجودنا معهم".

يذكر أنّ الوزارات الأمنية ما تزال شاغرة بسبب عدم توافق الكتل السياسية على أسماء المرشحين لتلك الوزارات التي تدار حالياً بالوكالة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي لوزارة الداخلية وتكليف وزير الثقافة سعدون الدليمي وزيراً للدفاع بالوكالة.

ديالى تؤكد قدرتها على مسك الأمن

أكدت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ديالى، السبت الماضي، قدرة الأجهزة الأمنية على مسك الأرض بعد انسحاب القوات الأميركية نهاية العام الحالي ٢٠١١. وقال رئيس اللجنة مثنى التميمي إن "الأجهزة الأمنية في المحافظة جاهزة لمسك زمام الملف الأمني ودحر المخططات الإرهابية الرامية لزعزعة الأمن والاستقرار بعد انسحاب القوات الأميركية نهاية العام الحالي"، مشيرا إلى "وجود تنام سريع في إمكانات تلك الأجهزة وقدراتها على كافة الصعد،لا سيما القتالية منها".وأضاف التميمي أن "الإرهاب أصبح ضعيفا للغاية ولم تبق له سوى فلول متناثرة هنا وهناك تحاول تأجيج العنف من اجل إعطاء مبرر لبقاء القوات الأميركية"، محذرا في الوقت نفسه من "خطورة الخلافات السياسية وتأثيرها السلبي على أداء الأجهزة الأمنية".

الصدر: لامجال للظلم في وزارة العدل

استبعد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وجود ظلم في وزارة العدل، مشددا على الابتعاد عن "الحقد والتخريب". وقال الصدر في رد له ، على استفتاء من قبل شقيق معتقل من قادة جيش المهدي يدعى ناصر سوادي العبساوي، الذي أشار إلى أنه أدلى باعترافات بالإكراه وربما سيصدر قرار بإعدامه، إنه "لا مجال للظلم في وزارة العدل، وأنصح المختصين بترك الحقد والتخريب في مثل هذه الأمور وأنصح كل السجناء بالصبر عسى الله أن يفرج عنهم"، بحسب تعبيره. وجاء في رسالة المواطن التي وجهها إلى الصدر أن "القوات الأمنية في المثنى اعتقلت بتاريخ الـ١١ من أيلول الحالي ،العبساوي، احد قادة جيش المهدي في السماوة، وقاموا بتعذيبه وتلفيق الدعاوى والجرائم الباطلة واجبروه على الاعتراف بالإكراه".